

شروط إنهاء العقود:

كيف تحمي أعمالك عند انهيار
العلاقة التجارية؟



لا يقتصر العقد التجاري على تحديد حقوق والتزامات الأطراف، وإنما يهدف أيضًا إلى وضع إطار واضح لإدارة العلاقة التعاقدية عندما تتغير الظروف. ويُعد **شرط إنهاء العقد** من أهم الآليات في هذا السياق، إذ يحدد متى وكيف يمكن أن تنتهي العلاقة التعاقدية.

في ظل القانون المصري، يرتبط إنهاء العقد بصورة وثيقة بالقواعد المنظمة لفسخ العقود الملزمة للجانبين. وتجزئ المادة 157 من القانون المدني المصري، بوجه عام، للمتعاقد، في حال عدم قيام الطرف الآخر بتنفيذ التزاماته، أن يطلب التنفيذ أو الفسخ، مع مراعاة المتطلبات القانونية واجبة التطبيق، والتعويض عند الاقتضاء. كما تجيز المادة 158 الاتفاق على أن يعتبر العقد مفسوخًا تلقائيًا عند عدم الوفاء بالالتزامات، مع مراعاة الشروط التي يقررها القانون.

أما في الممارسة التجارية الدولية، فعادةً ما تتم صياغة شروط الإنهاء بمزيد من التفصيل للتمييز بين الأسباب المختلفة لإنهاء العلاقة التعاقدية ووضع آلية واضحة ومتوقعة للخروج من العقد.

1. **الإنهاء لسبب (Termination for Cause) : عندما يبرر الإخلال إنهاء العقد**

يتيح **الإنهاء لسبب (Termination for Cause)** لأحد الأطراف إنهاء العقد عند تحقق سبب تعاقدي أو قانوني محدد. ويُعد **الإخلال الجوهري** من جانب الطرف الآخر السبب الأكثر شيوعًا لذلك.

وبحسب طبيعة العقد، قد ينشأ الحق في الإنهاء لسبب نتيجة:

- الإخفاق الجوهري في تنفيذ الالتزامات التعاقدية؛
- تكرار حالات الإخلال أو استمرارها؛
- عدم معالجة الإخلال خلال فترة المعالجة المتفق عليها؛
- الإعسار أو الظروف المالية المماثلة؛

- الإخلال بالسرية أو حقوق الملكية الفكرية أو متطلبات الامتثال أو غيرها من الالتزامات الجوهرية.

وبموجب القانون المصري، يجوز للطرف طلب فسخ العقد إذا أخل الطرف الآخر بتنفيذ التزاماته التعاقدية، مع مراعاة المتطلبات المنصوص عليها في المادة 157 من القانون المدني. كما يجوز للأطراف الاتفاق على آلية تعاقدية صريحة للإنهاء أو الفسخ التلقائي وفقًا للمادة 158.

ومن منظور الصياغة التعاقدية في الممارسة الدولية، ينبغي أن يحدد شرط الإنهاء لسبب بصورة واضحة الحالات التي ينشأ عند تحققها حق الإنهاء، وما إذا كان الإخلال يجب أن يكون جوهريًا، وما إذا كان للطرف المخل فرصة لمعالجة الإخلال، وكيفية توجيه إخطار الإنهاء.

وتكتسب هذه المسألة أهمية خاصة لأن العبارات غير الواضحة، مثل "الإخلال الجسيم" أو "الإخلال الجوهري"، إذا لم تتضمن الاتفاقية مزيدًا من التحديد، قد تؤدي إلى حالة من عدم اليقين وتصبح في نهاية المطاف محل نزاع.

2. الإنهاء الاختياري (Termination for Convenience) الحق في الخروج من العقد دون إخلال

على خلاف الإنهاء لسبب، يتيح **الإنهاء الاختياري (Termination for Convenience)** لأحد الأطراف إنهاء العقد **دون الحاجة إلى إثبات وجود إخلال أو تقصير من جانب الطرف الآخر.**

وتشيع هذه الآلية في العقود التجارية الدولية، ولا سيما عقود الخدمات طويلة الأجل، وترتيبات التوريد، والاتفاقات الإطارية، وغيرها من العلاقات التجارية المستمرة.

وعادةً ما يمنح العقد أحد الطرفين أو كليهما الحق في الإنهاء من خلال توجيه إخطار كتابي مسبق، مثل 30 أو 60 أو 90 يومًا. وبالتالي، فإن الطرف الذي يمارس هذا الحق لا يستند إلى وجود إخلال من الطرف الآخر، وإنما يمارس حقًا تعاقديًا متفقًا عليه للخروج من العلاقة.

ومع ذلك، لا ينبغي التعامل مع الإنهاء الاختياري للطرف باعتباره مجرد حق في الانسحاب من العقد دون أي آثار أو تبعات. وينبغي أن يعالج الشرط المصاغ بصورة سليمة مسائل مثل:

- مدة الإخطار الواجب تقديمه؛
- الشكل والطريقة المطلوبة لتوجيه الإخطار؛
- سداد قيمة السلع أو الخدمات التي تم تقديمها بالفعل؛
- المبالغ المستحقة والحقوق التي نشأت قبل الإنهاء؛
- كيفية التعامل مع الطلبات أو المشروعات القائمة؛
- إعادة الممتلكات والمعلومات السرية؛ و
- الالتزامات التي تستمر بعد انتهاء العقد.

وبالتالي، فإن التمييز بين الآليتين يعد أمرًا أساسيًا:

الإنهاء لسبب (Termination for Cause) يستند إلى سبب تعاقدى أو قانوني محدد، ويكون الإخلال من أبرز هذه الأسباب، بينما **الإنهاء الاختياري (Termination for Convenience)** يستند إلى حق تعاقدى متفق عليه في الإنهاء دون الحاجة إلى إثبات خطأ أو إخلال.

وتظل قابلية إنفاذ أي من الآليتين وآثارهما خاضعة للقانون واجب التطبيق، وصياغة العقد، وأي قواعد قانونية آمرة واجبة التطبيق. ولذلك، ينبغي للأطراف التأكد من صياغة حقوق الإنهاء بصورة صريحة ودقيقة، بدلًا من الاعتماد على الافتراضات.

3. ما الذي ينبغي أن يتضمنه شرط الإنهاء المصاغ بصورة سليمة؟

ينبغي ألا يقتصر شرط الإنهاء على النص على حق أحد الأطراف في إنهاء العقد، وإنما يجب أن يضع آلية واضحة وقابلة للتطبيق من الناحية التجارية للخروج من العلاقة التعاقدية.

ويجب، كحد أدنى، أن يعالج الشرط المسائل التالية:

الأحداث المنشئة للحق في الإنهاء: ما الظروف التي تمنح أحد الأطراف الحق في إنهاء العقد؟

متطلبات الإخطار: من الذي يجب عليه توجيه الإخطار، وبأي شكل، ومن خلال أي وسيلة للتواصل؟

فترة المعالجة: إذا كان من الممكن معالجة الإخلال، فما المدة التي يمنحها العقد للطرف المخل لمعالجته؟

تاريخ سريان الإنهاء: متى يصبح الإنهاء نافذاً؟

الآثار المالية: ماذا يحدث بالنسبة إلى المدفوعات المستحقة، والحقوق التي نشأت، والمبالغ المستردة، وغيرها من الالتزامات المالية؟

التنفيذ المستمر: كيف يتم التعامل مع الأعمال غير المكتملة أو الطلبات أو المشروعات القائمة؟

استمرار الالتزامات: ما الأحكام التي تستمر بعد الإنهاء، بما في ذلك السرية، والملكية الفكرية، والتعويضات، والقانون واجب التطبيق، وتسوية المنازعات؟

وتكتسب هذه الاعتبارات أهمية أكبر في المعاملات العابرة للحدود، حيث قد يؤدي إنهاء العقد إلى نشوء نزاعات تتعلق بالقانون واجب التطبيق، أو الاختصاص القضائي، أو التزامات السداد، أو تنفيذ الحقوق.

ولذلك، ينبغي أن يميز شرط الإنهاء المصاغ بصورة سليمة بين **الإنهاء لسبب، والإنهاء لملاءمة الطرف، وانقضاء مدة العقد، والفسخ**، مع ضمان توافق الآلية التعاقدية مع الإطار القانوني واجب التطبيق.

الخاتمة

لا ينبغي التعامل مع الإنهاء باعتباره مجرد حكم نمطي أو بنداً اعتيادياً في العقود. فهو عنصر أساسي في إدارة المخاطر التعاقدية، إذ يحدد كيفية خروج الشركة من العلاقة

التجارية عندما يفشل أحد الأطراف في التنفيذ أو عندما لا تعود العلاقة مجدية من الناحية التجارية.

وفي ظل القانون المصري، توفر القواعد المنظمة للفسخ إطارًا مهمًا للتعامل مع عدم تنفيذ الالتزامات التعاقدية، في حين تركز الممارسة التجارية الدولية بدرجة كبيرة على تحديد حقوق الإنهاء بصورة واضحة، ومتطلبات الإخطار، وفترات معالجة الإخلال، والالتزامات التي تستمر بعد انتهاء العقد.

وبالتالي، لا يقتصر الهدف من شرط الإنهاء على منح أحد الأطراف الحق في إنهاء العقد، وإنما يتمثل في ضمان أن تكون عملية الخروج من العلاقة **واضحة وقابلة للإنفاذ وقابلة للتطبيق من الناحية التجارية ومتوافقة مع توزيع المخاطر الذي قصده الأطراف.**

كيف يمكن لمجموعة الاستشارات الدولية (ICG) مساعدتك؟

تقدم **مجموعة الاستشارات الدولية (ICG)** خدمات مهنية في مجال الصياغة والاستشارات القانونية المتعلقة بالعقود التجارية، بما يساعد الشركات والمؤسسات على تنظيم علاقاتها التعاقدية بصورة واضحة والحد من المخاطر القانونية والتجارية المحتملة.

ويمكن لفريقنا تقديم الدعم في **صياغة ومراجعة وتحليل العقود التجارية واتفاقات التحكيم**، بما في ذلك شروط التحكيم، وبنود تسوية المنازعات، وغيرها من الآليات التعاقدية ذات الصلة بالمعاملات المحلية والدولية.

تواصل معنا

إذا كنت بحاجة إلى استشارة قانونية متخصصة أو مساعدة في **صياغة العقود أو مراجعتها، أو إعداد اتفاقات التحكيم، أو صياغة بنود تسوية المنازعات**، فإن فريقنا على استعداد لمساعدتك.



مجموعة الاستشارات الدولية (ICG)

البريد الإلكتروني: Secretariat@icg-online.com

الهاتف : +20 103 643 7035

الموقع الإلكتروني: <https://icg-online.com>

تواصل معنا اليوم لمناقشة كيفية مساعدتك في صياغة ومراجعة ترتيباتك
التعاقدية وإدارة المخاطر القانونية المحتملة.